

المؤتمر السنوي السادس فلسطين... رؤى إستراتيجية سياسية



المركز الفلسطيني للأبحاث والدراسات الإستراتيجية - مسارات
The Research Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT

خصوصية فلسطيني الداخل في ظل الوحدة

مجد كيال

(هذه الورقة مسودة، ليست للنشر أو الاقتباس)

شركة المشروبات الوطنية



مؤسسة الناشر



الدكتور

محمد مسروجي

الدكتور

نبيل قدومي



شركة خان العمدان للاستثمار السياحي



بنك القدس
Quds Bank

الرعاية:

نشأت كل "الخصوصيات" في السياق السياسي الفلسطيني -كلها دون استثناء- جراء النكبة والسياسات الاستعمارية التي تتواصل حتى اليوم. حتى وإن ساهم القرار السياسي الفلسطيني في تشكيل أو رسم ملامح هذه الخصوصيات بواسطة قراراته السياسية، فإن النشوء الأول للخصوصيات أساسه في "المنجزات" الإجرامية لإسرائيلي. فإن الخصوصية الاجتماعية-السياسية لشعبنا في القدس نتجت عن القرار الإسرائيلي بضم القدس، الذي خلق واقعاً مركباً من حيث المكانة القانونية والارتباطات الحياتية وغيرها. والخصوصية السياسية لغزة نتجت، إلى حد بعيد، نتيجة الحصار الذي فرضه الإسرائيلي على القطاع باعتباره واحد من الأدوات الأساسية لعزل المقاومة المسلحة وعملية اقتلاعها من الضفة الغربية. نشأت خصوصية لاجئي لبنان أو لاجئي الأردن من فعل تهجيرهم، ونشأت خصوصية الفلسطينيين الدروز من إكراههم على الخدمة العسكرية.

بسبب النكبة وبسبب الاستعمار، اختلفت الوضعيات القانونية والسياسية لمجموعات مختلفة من الفلسطينيين، ولحق ذلك فجوات هائلة نتجت أو تركزت على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وخلقت مع الوقت تمثيلات سياسية وأنماط عمل سياسي وقيادات سياسية "خاصة" في كل حالة من الحالات. وتفاوتت هذه الحالات في مدى "خصوصيتها" بعلاقة طردية مع حجم وقطعية وعنف عملية "الفصل" التي مارستها إسرائيل في لحظة "تكوّن" هذه الخصوصية.

والتطرق إلى هذه "الشرذمة" يجري غالباً باعتبارها "نهجاً" أو "سياسة" استعمارية - سياسات التفرقة، فرق تسد، الخ...- لكنها قبل أن تكون تكتيك إضعاف للمجتمعات، فإنها تحمل صفة أكثر جوهرية في الاستعمار الصهيوني؛ فلتوحيد المصير السياسي للشعب اليهودي، كما يطرح المشروع الصهيوني نفسه، معنى واحد ووحيد - نفي وحدة مصير الشعب الفلسطيني.

لأسباب كثيرة، مبررة ومفهومة وطبيعية، برزت مكانة الأرض كتعبير مركزي عن الصراع مع الاستعمار. وتحول البقاء في الأرض، والحفاظ عليها، والعودة إليها، إلى التعبير الأساسي عن طموحات وأهداف الفلسطينيين. إلا أن بروز هذا التعبير همّش المسألة السياسية بجانبها الإنساني الاجتماعي - أننا نناضل من أجل الوطن باعتباره مساحةً لاجتماع مكونات الشعب (والأفراد أول المكونات) لتحقيق ذاتهم من خلال التطلع إلى مستقبلهم المشترك.

في حالة اللاجئين في الشتات، كان الارتباط بين وحدة المصير والمستقبل والعودة إلى الأرض ارتباطاً واحداً ومتساوياً. العودة معناها أن يعود الفلسطيني إلى مكانه الطبيعي ويعيد بناء مجتمعه. أما في الداخل، فقد تحول خطاب "البقاء في الأرض" إلى نقيض لوحدة المصير والمستقبل. بمعنى أنّ خطاب البقاء أدى إلى تبرير خطاب الهزيمة (وهي طبعاً هزيمة تحت وطأة العنف والقهر) التي انسأقت في مسار المواطنة الإسرائيليّة، وتم تقضيل مبدأ "البقاء في الأرض" على وحدة المصير السياسي والمستقبل الفلسطينيّ المشترك.

لكننا اليوم لسنا بصدد محاسبة تاريخيّة، ولا نقدر عليها أصلاً، أولاً لأنه ليس من المنصف تاريخياً محاسبة الضحيّة التي وقعت تحت أشد أنواع الظلم والقهر والحكم العسكري والمجازر. وثانياً لأنه نقاش لا يفيد بالبناء قدراً يفيد بتأجيل الحساسيات السياسيّة.

لكن المطروح أمامنا بالحاضر هو سؤال بسيط: هل هذه الخصوصية (بكل مستوياتها) للفلسطينيين بالداخل هي خصوصيّة يتمتّع بها فلسطينيو الداخل أم هي خصوصيّة فُرضت على الفلسطينيين بالداخل بقوة الاحتلال والقمع لسلبهم عن شعبهم؟ هل عوامل هذه الخصوصية (المشاركة في البرلمان الإسرائيلي، الحصول على ميزانيات حكوميّة، التقدّم في المجالات الأكاديمية.. الخ..) هي خصوصية تم "إنجازها" و-"تحصيلها" رغم القمع الإسرائيليّ ويجب الحفاظ عليها كمُنجزات، أم أنّها تجلّيات الحالة الكارثية التي أنتجت النكبة والاستعمار والقمع والجريمة، وبالتالي يجب العودة منها إلى مرّج الوحدة الوطنيّة. هل يجب توسيع المساحة الخاصة بفلسطينيي من خلال توسيع اندماجهم "وازدهارهم" بالمواطنة الإسرائيليّة، أم يجب تقليص المساحة الخاصّة لصالح ممارسة حياتنا مع شعبنا ومجتمعنا الذي بُترنا منه؟ وبكلمات أخرى فإن السؤال الوحيد والبسيط المطروح هو الآتي: هل نسعى إلى مستقبل سياسي واحد لكل الشعب الفلسطيني أم لا؟ هل مستقبل فلسطينيي الداخل السياسي (السياسي يعني الإدارة والميزانيات وجهاز التعليم وجهاز الصحّة والمواصلات وقوانين الزواج والرفاه الاجتماعي) مشترك مع شعبنا الفلسطيني أم مع الإسرائيليين؟

واحدة من المفارقات التي تُنتجها إسرائيل، في النقب مثلاً، أنّ إسرائيل لا تعترف بأن ملكيّة الأرض تعود لشخص ما، إلا في حالة وافق الشخص على بيع الأرض. الورقة الوحيدة التي تعترف بها إسرائيل بملكيّة الفلسطيني للأرض هي عقد بيعه لأرضه. ولا يعترف الإسرائيلي بأي "طموح سياسي" أو "حق تقرير مصير" للفلسطينيين في الداخل ولا بتمثيل سياسيّ "شرعيّ" لهم، إلا حين يهدف هذا "الطموح" إلى الاندماج داخل

المواطنة الإسرائيليّة والانعقاد عن مشروع التحرر الوطني الفلسطينيّ. لذلك، فإن مسألة "خصوصيّة فلسطيني الداخل" ليست مسألة رغبة أو قرار، وليس فيها حرّيّة اختيار - المواطنة فُرِضت ولم تُحصَل. كما أنها ليست مسألة تخصّ فلسطيني الداخل وحدهم، بل مسألة كل الشعب الفلسطينيّ.

يُمكن للـ"خصوصيّة" أن تُعتبر امتيازاً استعماريّاً لو تحوّلت إلى "مُنجز" يجدر الحفاظ عليه. ولكن، برأيي الشخصيّ، أعتبرها حاجزاً نكبوياً أسسه الاستعمار لمنع تحقيق مستقبل مشترك ومجتمع فلسطيني واحد يتعدد ويختلف تحت مظلة سياسيّة إداريّة واحدة. وعلينا أن نسعى إلى تدويب هذه الخصوصيّة من خلال توسيع رقعة العمل السياسي والشعبيّ المشترك بين جميع أبناء الشعب الفلسطينيّ، الإنخراط تحت حالة نضاليّة واحدة (كما كان من الممكن أن يحصل في الهبة الأخيرة في المسجد الأقصى مثلاً)، وبناء حالة سياسيّة فلسطينيّة في الداخل تركّز على تعزيز المقدرات الذاتيّة والاستقلاليّة عن الإسرائيليّ، وبناء البدائل الوطنيّة واعتمادها حصراً، وتحديد العلاقة مع الإسرائيليّ بالضروريّ والطارئ لحياة الناس (مع السعي المستمر لتوفير إجابة وطنيّة ولاتئة لهذه الضرورات)، ولفظها حين تكون رفاهيّة وامتيازاً ومجرد تسهيل للحياة، ويترتب على هذه تضحيات معيّنة من واجب القيادة السياسيّة إدارتها والإستعداد لها - عدم إنهاك المجتمع من جهة، والحفاظ على كرامته وعلى مستقبله من جهة أخرى. فلا التبعيّة، ولا حياة الرّيع ولا توّسل الميزانيات، ولا الاندماج بمجتمع المستعمرين يضمن لأولادنا مستقبلاً كريماً وحرّاً ومشرفاً. وينطبق هذا على الفلسطيني أينما كان، لا يُحصَر بالداخل، ولا يُستثنى الداخل منه.